Ministry of Higher Education
& Scientific Research
University of AL-Qadisiya
College of Arts
AL-Qadisiya Journal for
Humanitarian Sciences

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الآداب
مجلة القادسية للعلوم الإنسانية
سكرتارية المجلة

العـــــــدد: ١٣
التاريـــــخ: ١٤ / ١ /٢٠١٩

الى / أ. د. شكران حمد شلاكة المحترمة & الباحثة : رواء عبد الباقر جابر المحترمة

كلية الآداب / جامعة القادسية

((قبـول نشـــــر))
****

تحيـــــة طيبة ..

يسـرنا إعلامكم إن هيـــأة تحريـر **مجلة القادسيـــة للعـــلوم الإنسانيـــة**

قـد درست نتائج التقويـم العلمي لبحثـكم المعنـــــون :

التفرّد في الأحتمال الصرفي

عند شرّاح شافية ابن الحاجب في الشروح المطبوعة في النصف الأول

من القرن الثامن الهجري

وفي ضـــــوء ذلك قررت قبـــــول نشـــــره ، وسينشـــر في الأعداد القادمة التي ستصدر لاحقا

شـــــاكرين تعـــــاونكم متمنيـــــن لكم التوفيـــــق

مـــع فـــائق الاحتـــرام

أ.د. ياسر علي عبد

رئيس تحرير مجلة القادسية للعلوم الإنسانية

نسخه منه إلى

سكرتارية المجلة / الصادر

التفرّد في الاحتمال الصرفي

عند شرّاح شافية ابن الحاجب في الشروح المطبوعة في النصف الأول من القرن الثامن الهجري

أ.د. شكران حمد شلاكة **الباحثة. رواء عبد الباقر جابر**

المُلخَّص

يُعنى البحث بدراسة آراء شرّاح شافية ابن الحاجب ، ومواضع تفرد فيها شارح معيّن من بين الشّرّاح بترجيح أحد الاحتمالات الصرفية الواردة ضمن الموضع ، داعماً رأيه وترجيحه بعلّة أو دليل يختلف عن العلل والأدلة التي يقدمها الشرّاح الآخرون ، وقيام جميع الشّراح في أكثر المواضع بتقوية آرائهم بدعمها بآراء العلماء الأوائل .

وشملت الفترة الزمنية المحددة بالنصف الأول من القرن الثامن الهجري أربعة شرّاح طُبعت شروحهم ووصلت إلينا وهم : ركن الدين الآستراباذي (ت٧١٥هـ) ، والخضر اليزدي (ت بعد ٧٢٠هـ) ، والساكناني (ت ٧٣٤هـ) ، والجاربردي (ت ٧٤٦هـ) ، وقد تمّ ترتيب ذكر آرائهم في البحث بحسب القدم في التأليف ، فكان الجاربردي أولهم ؛ لأنه أتمّ تأليفه للشّرح في(٧٠٥ هـ) ، ثم ركن الدين ؛ لوفاته ، ثم الخضر اليزدي ؛ لإتمامه الشرح في (٧٢٠هـ)، وأخيراً الساكناني ؛ لوفاته .

وتضمّن البحث أربعة مواضع ، لكلّ شارح موضع تفرُّد ، مع ذكر لآراء المحدثين في تلك المواضع.

توطئة

عرّف السيّد علي بن محمد الجرجاني الاحتمال بأنه ((مالا يكون تصور طرفيه كافياً بل يتردد الذهن في النسبة بينهما ، ويراد به الإمكان الذهني))[١] .

وأشار الدكتور قطب مصطفى سانو إلى معنى الاحتمال بقوله: ((الاحتمال من احتمل الأمر، إذا جاز أن يكون أو لا يكون ، تردَّد الأمر بين أن يكون وألّا يكون، بحيث يتعذَّر القطع بتحديد المراد من في حدّ ذاته))[٢] . فالحدّ أن يشتركان في عدم القطع في تحديد المراد .

أمّا الاحتمال الصرفي فلم أجد ذكراً لمفهومه بهذا القيد في كتب الأوائل التي عدتُ إليها، ويبدو أنّ الأمر يتصل بمشكلة مفهوم النحو والصرف ، فالنحويون عموماً لم يميزوا النحو من الصرف ، فالنحو عندهم يشمل الإعراب والصرف ، لهذا يمكنني أن أقول إنّ النحويين عندما ذكروا الاحتمال النحوي شمل أيضاً الصرفي ، مع لحاظ أنّ ثمّة فرقاً لا بد أن يتصل بمفهوم الاحتمال نفسه ، بل يتصل باختلاف المقاربة، فالمقاربة النحوية –أدواتها وآلياتها – تختلف عن المقاربة الصرفية، فالاحتمال النحوي مفهوم يصدق على موضوعات الإعراب كما يصدق على موضوعات الصرف .

وإنّما الاحتمال هو فتح باب للتنوّع والتعدّد، وعليه يكون ثمّة مخالِف، وهذا التعدد يعود أحياناً إلى تعدد المعاني فـ((جواز أكثر من وجه تعبيري ليس معناه أنّ هذه الأوجه ذات دلالة معنوية واحدة، وأن لك الحق أن تستعمل أيها تشاء كما تشاء...لا بدّ أن يكون لكل تعبير معنى، إذ كل عدول من تعبير إلى تعبير لا بدّ أن يصحبه عدول من معنى إلى معنى))[٣] .

وعرّف أحد الباحثين الاحتمال الصرفي بـ((هو ما تحتمله الأوزان من معانٍ، أو ما تحتمله الألفاظ من أوزان بحسب القرائن الموجودة في الكلام))[٤] .

وقيل فيه أيضاً أنّه ((تردُّد أو تصوّر في الذهن بين شيئين لا يُستطاع القطع والجزم بأي منهما سيختار فهو مُتردد بينهما، ولا شكَّ أنَّ في هذا كدَّاً وإجهاداً للذهن))[٥] .

وبالإمكان مما سبق ذكره تعريف الاحتمال الصرفي بقبول البنية أكثر من توجيه، وتساويهما في الدليل المرجّح، مع إمكانية الترجيح فيه تبعاً لإدراك معرفي ذهني .

الكلمات المفتاحية:

الإجراء في (كِسَاء ورِدَاء) ، أسبقية التحوّل بين الصامت والصائت ، التاء بوصفها عوضاً في مصدر الفعل الثلاثي المزيد ، الردّ إلى الأصل وعدمه في تصغير(قائم) .

أولاً : تفرّد الجاربردي:

<u>الإجراء في (كِسَاء ورِدَاء) :</u>

ورد في الدرس الصرفي احتمالان إجرائيان في قلب الواو والياء المتطرفتين بعد ألف زائدة همزة وهما :

الأول : إجراء القلب المباشر ، وبه يقول سيبويه : ((فإن كان الساكن الذي قبل الياء والواو أَلفاً زائدةً همزت، وذلك نحو: القضاء، والنَّماء، والشَّقاء. وأنّما دعاهم إلى ذلك أنَّهم قالوا: عُتِيٌّ ومَغْزِيٌّ وعُصِيٌّ، فجعلوا اللام كأنَّها ليس بينها وبين العين شيء، فكذلك جعلوها في قضاء ونحوها، كأنَّه ليس بينها وبين فتحة العين شيء، وألزموها الاعتلال في الألف لأنَّها بعد الفتحةِ أَشدُّ اعتلالا))[٦] والظاهر من قول سيبويه أن القلب في حقيقته متعلق بشرطين هما: زيادة الألف على البنية ،وعدم الاعتداد بها وجعلها غير حاجزة بين اللام والعين. وتبعه في ذلك المبرد(ت٢٨٦هـ)، وابن السراج(ت٣١٦هـ)،وابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، وابن مالك(ت٦٧٢هـ) [٧] .

والآخر: مرور القلب بمرحلتين هما : قلبها ألفاً ، ثم قلب الألف همزة ، إذ ذهب المازني(ت٢٤٧هـ) إلى أن الإبدال قد مرّ بمرحلتين، بقوله: ((واعلم أنّ الياء والواو إذا وقعت قبلَهما ألِف زائدة ثالثة فصاعدا وكانتا حَرْفي الإعراب أُبدلتا همزة، وجرى على الهمزة الإعرابُ ، كما جرى على سائر الحروف، وذلك نحو:" كِساءٍ وعَطاءٍ ..." لأنهما ينقلبان ألِفا إذا كانت قبلهما الفتحة. والفتحةُ من الألف؛ فإذا جاءت الألف لم يكن من قَلْبها بد فقُلبتا ألفين وقبلهما ألف، فهمزوا الثَّانية؛ لِئلا يجتمع ساكنان، ولم يحذفوا فيكون الممدود مقصوراً، وتذهب الياءُ ويلتبس))[٨]

يُلحظ من هذا النص ملاحظ عدة ، منها: تطرّف الواو والياء، وإجراء الألف مجرى الفتحة، والإتيان بالقلب للتخلص من التقاء الساكنين، واستكراه الحذف لأنه يؤدي إلى قصر الممدود فيزول الغرض .

وتابع كل من ابن يعيش، والرضي رأي المازني[٩] .

ويرى ابن جني أن قول النحويين بقلب الواو والياء همزة من دون ذكر قلبها ألفاً هو من باب التجوّز؛ ذلك أن تلك الألف المنقلبة عن الهمزة هي بدل من الياء أو الواو فلما كانت كذلك جاز أن يقال: إن الهمزة منقلبة عنهما [١٠] .

وقال ابن عصفور:((...وذلك أنّ الأصل" كساوٌ"، و"رداييٌ"، فتحرَّكت الواو والياء، وقبلهما فتحة، وليس بينهما وبينها حاجز إلّا الألف، وهي حاجز غير حصين، لسكونها وزيادتها، والياء والواو في محلّ التغيير –أعني طرفاً– فقُلبتا ألفاً فاجتمع ساكنان: الألف المبدلة من الياء أو الواو، مع الألف الزائدة ، فقُلبت همزة))[١١] المتأمل في هذا النص يجد أن ابن عصفور كان تابعاً لسيبويه في علّتي القلب، وتابعاً لابن جني في طريقة الإبدال .

أما شرّاح الشافية فقد تفرَّد من بينهم الجاربردي بترجيح الاحتمال الثاني –قلب الواو والياء ألفاً ثم قلبهما همزة– واحتمل احتمالين في علة قلب الواو والياء المتطرفتين بعد ألف زائدة همزة، إذ قال:((فإما أن لا يعتدّوا بالألف فصار حرف العلة كأنه وليَ الفتحة فقُلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبله ونزّلوا الألف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وأنها من جوهرها ومخرجها فقلبوا حرف العلة ألفاً كما يقلبونها بعد الفتحة، فالتقى ألفان فكرهوا حذف أحديهما أو تحريك الأولى لئلا يعود الممدود مقصوراً فحركوا الأخيرة لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزة))[١٢] الملاحظ أن الجاربردي لم يعتدّ بالألف بجعلها حاجزاً غير حصين فكأن الواو والياء وليتا الفتحة، فضلاً عن أنه عد الألف بمنزلة الفتحة وأن لهما الجوهر والمخرج نفسه .

وفي قوله: (أو تحريك الأولى ...فحركوا الأخيرة) نظر؛ لأنه تحدّث عن الألف ومن الثابت أنّ الألف لا تقبل الحركة، قال الرضي: ((وإنّما لم تحذف الألف الأولى للساكنين))[١٣] .

وقال ركن الدين : ((قلبت الواو والياء همزة ؛ لوقوعهما طرفا بعد ألف زائدة))[١٤] يظهر من هذا النص أن علة ضعف الطرف هي علة مقدمة في وصف هذا التحول عند ركن الدين، وأن التحول كان مباشراً .

وقد أنكر اليزدي أن يكون القلب في مثل كساء ورداء ؛ لأنهما ((أُسكنتا، ثم قلبتا ألفاً بعد إسكانهما ، ثم لالتقاء الساكنين قلبت الألف همزة))[١٥]، فهو يرى أن تعسفاً في التقاء الساكنين بلا حاجة، وقد تحقّق هذا الالتقاء قبل قلبهما ألفاً، فالقلب لا يكون موجباً للالتقاء[١٦] يظهر من قوله: (أُسكنتا) أنه فسّر القلب في حالة الوقف فهو تصور التقاء الساكنين قبل قلبهما ألفاً .

وردّ رأي الجاربردي في علة القلب ألفاً إذ قال: ((وكلا الأمرين متكلف ومنتقض ؛ أما التكلف فلأن الحرف يكون حاجزاً في الحقيقة ، ولأن الألف لا يكون كالفتحة في العمل ؛

لاستحالة اقتضاء الألف نفسها . وأما الانتقاض فبمثل قاوَمَ يقاوم))[١٧] . وهو يرى أن الحقّ قلب الواو والياء همزة من دون تطويل الذي بدوره يستدعي تقدير المستحيل[١٨] .

ولله درّ اليزدي في قوله: (... ولأن الألف لا يكون كالفتحة...) في عدم المساواة بين الألف والفتحة من الجانب الصوتي ، وإحساسه الدقيق بالفارق الكمي بينهما ، وعليه لا يمكن عدّ الألف حاجزاً حصيناً في نظره .

ورجّح الساكناني الاحتمال الأول- قلب الواو والياء همزة مباشرة -، وأفسد رأي الجاربردي القائل بعدم الاعتداد بالألف أو نزول الألف منزلة الفتحة ، وعدّه غلطاً فاحشاً ؛ لأنه لو كان كذلك لوجب الإعلال في مثل : قاوَلَ وبايَعَ[١٩].

أما المحدثون، فقد تباينت أقوالهم، فذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى القول بأنه ((...يمكن تفسير الهمزة بخاصة الوقف العربي، الذي لا يكون على حركة في مثل كساو... فحذفت الضمة المولدة للواو، بازدواجها مع الفتحة الطويلة، وأقفل المقطع بصوت صامت، هو الهمزة التي تستعمل هنا قفلا مقطعياً، تجنباً للوقف على مقطع مفتوح))[٢٠] يُفهم من هذا النص أنه لا يمكن الوقف على مقطع مفتوح، وأن واو (كساو) ليست صائتاً طويلاً بل هي صائت قصير- ضمة - شكلت مع الصائت الطويل (الألف) قبلها مزدوجاً، فحُذفت الضمة ، وأُقفل المقطع ((بإحلال الهمزة محل صوت اللين ، لا على سبيل الإبدال ، بل من أجل تصحيح نهاية الكلمة، ولا علاقة صوتية مطلقاً بين الهمزة وبين الياء والواو توجب إبدالاً ما))[٢١]. ورأي الدكتور عبد الصبور يتفق مع الأوائل في إجراء الحذف وإحلال صوت آخر محله، إلّا أنه يختلف عنهم في تسمية التحول تعويضاً مكان الإبدال، فهو يرى أنّ لا قرابة صوتية بين الهمزة وأحرف اللين توجب الإبدال .

واعترض الدكتور حسام النعيمي على الدكتور شاهين في أمرين: الأول: رفضه فكرة الإبدال، والآخر: عدّه الواو في نحو(كساو) بعد الألف نصف حركة أو شبه صائت[٢٢].

واحتمل لتحول الواو والياء إلى الهمزة دون غيرها أحد الأمرين: الأول: العلاقة بين الهمزة والواو والياء موجودة في ذهن العربي إذ كان يسهّل الهمزة المضمومة واواً، والهمزة المكسورة ياءً، فحين أراد التخلص من الواو أو الياء هنا جعلها همزة . والآخر: إن هذه الكلمات كانت في الأصل مهموزة وسُهّلت؛ لكثرة الاستعمال، حتى اختفت، واضمحلت. ورجَّح القول الأول ؛ لقلة الكلفة فيه [٢٣].

وذهب الدكتور أوس الشمسان إلى اتّباع وسيلتي الحذف والتعويض إذ قال: ((والأولى القول بأن العلتين تُحذفان في هذا الموضع وهو التطرف بعد الألف الزائدة وهي في الأصل مهموزة ، وتعويضاً عن الحذف زيد في مطل الفتحة الطويلة (الألف) حتى احتيج إلى قفل المقطع الطويل فكانت الهمزة ؛ لأنها قطع للنفس))[٢٤] .

وقوله: (...وتعويضاً عن المحذوف ...) يُلحظ فيه أن المُعَوِّض جاء في محل المُعَوَّض وهذا يخالف ما يراد بمصطلح التعويض .

ويرى الدكتور عبد القادر عبد الجليل أن الداعي لاستبدال الواو والياء همزة والجالب لها هو طبيعة صوت الهمزة نفسها ، إذ إنَّها ليست من أصوات المباني وليس لها تأثير في محتوى الدلالة ، إنما وظيفتها النبر القائم على أساس القطع ، ولذا استبدل صوت الواو الذي لا يمتلك نبراً بالهمزة التي تمثل النبر القصدي . زيادة على أن للهمزة جانباً صوتياً آخر ، وهو أنه يمكن إبراز مهمة التنوين أو التصويت القصير في نهاية المقطع ، يُزاد على ذلك أن الواو مع عدم

الوقف عليه يتحوَّل صوتياً إلى صائت، فينتج مقطع (ع ع س) وهذا ليس له تحقُّقٌ في العربية، لذا جيء بصوت الهمزة بديلاً له[٢٥] .

أما الدكتور الطيّب البكوش فذهب إلى أن((القلب في مثل هذه الحالات هو الحل الذي تلجأ إليه اللغة عندما يتعذّر الحذف أو الإدغام اللذان يتَقيدَان بصيغة الكلمة، فلا يحدثان إلّا عندما لا ينتج عن الصّيغة الجديدة لبس، أمّا القلب فهو يحافظ على الصّيغة ولا يدخل عليها إلّا تجانسا في الأصوات من شأنه أن يسهّل النّطق))[٢٦] .

وأوجد الدكتور جواد كاظم عناد عذراً للقدماء في قولهم الإبدال بوجود قرابة صوتية بين أحرف اللين والهمزة، بنفيه وجود هذه القرابة في الواقع، بل بوجود قرابة أخرى((يمكن أن تُوصَفَ بأنَّها قرابة ذهنية أو صناعية ، قرابة كان للصناعة النحوية الأثر الكبير في خلقها، وذلك حين وجد النحويون أنفسهم أمام مادة لغوية لم يفرّقوا في سماعها بين قبيلة وأخرى، ولا سيما ما يتصل منها بالجانب الصوتي ... ومن ثم يمكن القول : إن القرابة بين هذه الأصوات التي ارتبطت في أذهان النحويين، هي وليدة التتابع بين هذه الظواهر، فلم تكن بها حاجة إلى الاشتراط الذي يقضي بوجود القرابة الصوتية بينهما، وليس بعيداً أن تكون القرابة الذهنية سبباً في تصور القرابة الصوتية بعد حين))[٢٧] .

وترى الباحثة– بعد كل ما ذُكر – أنّ ما قاله الدكتور جواد هو الأصوب، فالأمر راجع إلى التتابع بين عدد من التحولات بين الهمزة وأصوات اللين .

ثانياً : تفرّد ركن الدين :

<u>التاء بوصفها عوضاً في مصدر الفعل الثلاثي المزيد :</u>

جيء في المتن الصرفي أن القياس المطّرد في صياغة المصدر الموازن للإفعال أو الاستفعال من الفعل الأجوف–معتل العين– نحو: أقام واستجار، أن يكون بنقل حركة الواو والياء إلى الصحيح الساكن قبلهما، فالمصدر منهما يكون على إقامة واستجارة؛ ذلك أنه يلتقي في المصدر ألفان هما: ألف الفعل، وألف المصدر، فيحذف أحدهما، ويُعَوَّض عن المحذوف بالتاء[٢٨] . واختلف العلماء في حكم التعويض بالتاء، فورد فيه احتمالان هما :

الأول : جواز التعويض وعدمه مطلقاً ، قال سيبويه في (باب ما لحقته هاءُ التأْنيث عوَضاً لما ذهب): ((وذلك قولك : أَقمْتُه إقامَةً، واستعنتُه استعانة ؛ وأرَيتُه إرَاءَة ، وإن شئت لم تعوِّض وتركتَ الحروف على الأصل . قال الله عزّ وجلّ : ﴿لا تُلهيهم تِجارَةٌ ولا بَيعٌ عَن ذِكرِ الله وإقامِ الصلاة وإيتاء الزكاة ﴾ ... وقالوا : أريته إراءً، مثل أقمته إقاماً لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوّضوا))[٢٩] . وأيّده في هذا الجواز ابن السراج ، والزمخشري(ت٥٣٨هـ)[٣٠] .

والاحتمال الآخر: التزام التعويض بالتاء وعدم إسقاطها إلّا عند الإضافة ، قال الفراء: ((وأما قوله(وَإِقامِ الصَّلاةِ) فإن المصدر من ذوات الثلاثة إذَا قلت : أفعلت كقيلك: أقمت وأجرت وأجبت يقال فيه كُلَّه: إقامة وإجارة وإجابة لا يسقط منه الْهَاء. وإنّما أدخلت لأنّ الحرف قد سقطت منه العين... فجعلوا فِيهِ الْهَاء كأنَّها تكثير للحرف...وإنما استجيزَ سقوط الْهَاء من قوله(وَإِقامِ الصَّلاةِ) لإضافتهم إيّاه))[٣١] .

وذهب الجاربردي مذهب الفراء في جواز التعويض في (أَفْعَل)عند الإضافة إذ قال: ((...فعوضوا التاء، ويجوز ترك التعويض في أفعل عند الإضافة قال الله تعالى ﴿ وإقام الصلاة﴾ كأنهم جعلوا المضاف إليه عوضاً عنه))[٣٢] .

وتفرد ركن الدين بالتزام الحذف والتعويض؛ لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه فقال: ((اعلم أن "فعّل" إذا كان ناقصا، نحو "عَزَّى" حذف من مصدره إحدى الياءين؛ أي: الأصلية أو الزائدة؛ أعني ياء التفعيل للتخفيف، وعوض عن تاء التأنيث منها وأن " أفْعَلَ" و" استَفْعل" إذا كان أجوف نحو: أجازَ واستجاز ، تقول في مصدرهما إجازة واستجازة ؛ أصلها: اجوازا واستجوازا؛ نقلت حركة الواو إلى ما قبلها وقلبت ألفاً فحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، ثم عوضت تاء التأنيث عن المحذوف. وإنما التزموا الحذف في المواضع الثلاثة لئلا يلزم الجمع بين العوض–وهو التاء– والمعوض عنه))[٣٣]. ويفهم من نصّه هذا أنّ الحذف بابه الوجوب، وكذلك التعويض، وعلّة عدم الجمع بين التاء والمحذوف هي عدم الجمع بين العوض والمعوّض. ويلحظ أيضاً من قوله" التزموا الحذف في المواضع الثلاثة" وجوب التعويض بالتاء وعدم تركها في المصادر الثلاثة (تفعيل، وإفعال، واستفعال) المعتلة ، وبهذا خالف الأوائل حينما أقروا وجوب الالتزام بالتعويض في مصدر(فعّل) ، وجوازه في الإفعال والاستفعال . قال سيبويه: ((وأما عَزَّيْتُ تَعْزِيَةً ونحوُها فلا يجوز الحذف فيه ولا فيما أشبههُ))[٣٤] .

وسلّم اليزدي بجواز الحذف والتعويض في إجازة فقال: ((...أن الحكم بالتزامهم الحذف والتعويض في تَعْزِيَة واستجازة مسلّم ...ولكن الحكم بالتزامهم التعويض في إجازة غير مسلّم ؛ لأنه يجوز ترك التعويض في مصدر أَفْعَلَ، تقول: أَرَيْتُه إراءً، قال تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾. فإذا قلتَ: يحمل المذكور على الشاذّ ، فلا يسوغ القياس عليه. قلتُ: الحمل على السائغ أولى ؛ كيلا يلزمَ ورود القرآن على اللغة النادرة، وأيضاً نصَّ النحاة على جواز تركه فلا يُخالَف النص، وعلى هذا ذهب الفراء إلى أن جواز ترك التعويض مشروط بالإضافة ليكون المضاف إليه ساداً مسدّ التاء، وعند سيبويه الجواز مطلقاً ثابت))[٣٥] .

ووافق الساكناني الجاربردي في ترجيح الاحتمال الثاني–جواز سقوط التاء عند الإضافة– إذ قال عن زيادة التاء: ((إنها عوض من حيث إنها لم يؤت بها إلا بعد الإعلال، ولا يمكن الجمع فيهما، وإذا أضيف يجوز تركها كقوله: ﴿إقام الصلاة وإيتاء الزكاة﴾ ، وإثباتها كإعارة البيت))[٣٦] .

ومِن المحدثين مَن ذهب إلى إضافتها ((باعتبارها لاحقة لهذا النوع من المصادر، فقيل : (استقامة ، واستبانة)، وبهذه الإضافة تحقق نوع من التعادل الإيقاعي بين الأصل والبديل))[٣٧] .

وعدّ الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز التعويض بالتاء من الشائع إذ قال: ((ويشيع هذا التعويض فيما عينه واوٌ أوْ ياء من المصادر ، ومما عينه واو إقامة ، استقامة ، إجازة ، إستجازة...))[٣٨] .

ويرى الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود أن زيادة التاء في آخر هذه المصادر((تمييزاً للفعل عن الاسم))[٣٩] .

وترى الدكتورة خديجة الحمداني أن ((لغة التعويض هي الأفصح في الكلام ...أما اللغة الأخرى فهي مسموعة))[٤٠] .

وعدّ الدكتور صباح عطيوي التاء زائدة إذ قال: ((الحقُّ أنَّ زيادة التاء هذه خارجة عن التغيير الحاصل داخل بنية هذه المصادر، إذ نراها قد زيدت في نهاية المصدر، فهي بعيدة عن الأحداث الصرفيَّة والصوتيَّة المُتحقِّقة داخل البنية، ولعل هذا يفسر تجويز سيبويه عدم إضافة هذه التاء))[٤١]، على حين عدّها الدكتور عادل نذير جزءاً من الصيغة [٤٢].

ثالثاً : التفرّد في الترجيح عند اليزدي :

أسبقية التحول بين الصامت والصائت :

اتفق العلماء في إبدال الواو في هذا الموضع ياء، قال سيبويه عن وجوب هذا الإبدال في باب (ما كانت الواو والياء فيه لامات) بقوله: ((واعلم أَنّ الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم وكانت حرف الإعراب قُلبَتْ ياء وكسر المضموم ، كما كسر الباء في مَبِيْع . وذلك قولك : دَلْوٌ وأَدْلٍ ...))[٤٣] إنّ حمل قلب الواو ياء وكسر ما قبلها على باب (مَبِيْع) لا يخرج عن المجانسة بين الكسرة والياء .

وللعلماء في أي الإعلالين أسبق احتمالان هما :

الأول : إنّ إبدال الواو أسبق من إبدال الضمة ، وهو مذهب سيبويه الذي يقول:((اعلم أنَّهنَّ لاماتٍ أشدُّ اعتلالا وأضعف، لأنَّهن حروف إعراب))[٤٤] الواضح من هذا النص ((أنَّ الضعف لحق الحرف الأخير لتغيره ، والحقيقة أنه تغير بسبب الموقعية–الطرف– التي أوجبت له التغيير، وليس التغيير سبب الضعف))[٤٥]. وأيَّد هذا الرأي المبرد ، وابن السراج ، وأبو علي الفارسي، وابن جني[٤٦] .

والآخر : إبدال الضمة كسرة أولاً ، وهذا رأي ابن سيده إذ قال: ((ولا يكون في الأسماء ما آخره واو قبلها ضمة فإذا أدى إلى ذلك ضرب من القياس رفض فأبدلت من الضمة الكسرة ومن الواو الياء وذلك قولهم في جمع دلو وجرو ونحو ذلك في أقل العدد أدلٍ و أجرٍ))[٤٧] . ومال إلى هذا الرأي الزمخشري[٤٨] .

وعلّل العكبري هذا الإبدال بـ ((أن خروجَه على الأَصْل مُستثقَل لاجتماعِ الضمّةِ والواو، وكونِها طرفا، وطريقُ الإبدال أَنْ أبدلوا من الضمّةِ كسرةً فوقعت الواو بعدَ الكسرة فجذبتها إلى جنسها وهو الياء))[٤٩]. والثقل تحقق بكراهة التتابع (ـُ و)، ووقوع الواو طرفاً؛ لأن الطرف محلّ التغيير .

وقال ابن يعيش: ((ولكنه لما وقعت الواو طرفا بعد ضمة وليس ذلك في الأسماء المتمكنة عدلوا عنه إلى أن أبدلوا من الضمة كسرة فانقلبت الواو ياء فصار من قبيل المنقوص))[٥٠] .

وذهب ابن الحاجب في شافيته مذهب سيبويه في طريقة الإعلال ولم يعرض للرأي الآخر[٥١] .

وقد تبع الجاربردي ابن الحاجب إذ قال: ((... قلبت الواو ياء والضمة كسرة ، فيصير من باب قاضٍ، فَيُعَلَّ إعلاله، ويقال : هذه أدلٍ، ومررت بأدلٍ، ورأيت أدلياً))[٥٢] وعلّل ذلك بـأنهم((لو بقّوه على حاله لقالوا: هذه أدلو ومررت بأدلو، فيجتمع الضمة أو الكسرة مع الواو، وأنه ثقيل، ويضاف الى ذلك ثقل الياء إذا أضفت إلى نفسك فقلت: هذا أدلوي، وثقل الياءين إذا نسبت إليه فقلت: أدلويّ ، فغيَّروا احترازاً عن الثقل))[٥٣] ، وأشار إلى الاحتمال الآخر– قلب الضمة كسرة اولاً– لكنه رجَّح الاحتمال الأول إذ قال: ((ومنهم من يقول : قلبت الضمة كسرة ، فانقلبت الواو ياء في مثل أدلٍ وقلنسٍ ، وما ذكرناه أولاً أولى ؛ لأنه يلزم أن يكون الحركة تابعة للحرف بخلاف الثاني فإنه يلزم منه أن يكون الحرف تابعا للحركة))[٥٤] وهذه النظرة لا تخرج عن دائرة تبعية الحركة للحرف ، قال ابن جني: ((فمحال أن تكون الحركة في المرتبة قبل الحرف،

وذلك أن الحرف كالمحل للحركة، وهي كالعرض فيه، فهي لذلك محتاجة إليه، فلا يجوز وجودها قبل وجوده))[٥٥] .

لكنّ الغريب فيه قوله: " فيجتمع الضمة أو الكسرة مع الواو ، وأنه ثقيل" أنه ساوى بين تتابعين في الثقل هما : (ـُو) و (ـِو) والحقيقة أن الضمَّ مع الواو هو من أثقل التتابعات في العربية ، قال الرضي :((ولا كلام في نحو تُخمة وتُرَاث وتُهَمة؛ لأن قلب الواو تاء لأجل انضمامها في أول الكلمة ، فكرهوا الابتداء بحرف ثقيل متحرك بأثقل الحركات))[٥٦]. أما التتابع الآخر (ـِو) فمستثقل أيضاً غير أنه أقل من ثقل التتابع الأول(ـُو) قال الرضي :((وإنما جاء القلب في المكسورة أيضا –يعني الواو–لأن الكسرة فيها ثقل أيضاً، وإن كان أقل من ثقل الضمة))[٥٧] .

وأيَّد ركن الدين هذا الرأي بقوله: ((...ومنهم من يقول : قلبت الضمة كسرة ثم انقلبت الواو ياء ، ثم أعل إعلال قاضٍ . اعلم أن كل واحد من القولين مستلزم للآخر لكن الأول أشبه لأن جعل تغير الحركة تابعاً لتغير الحرف أولى وأشبه من العكس))[٥٨] يفهم منه أنه يرى أسبقية الصائت على الصامت .

أما اليزدي فقد خالف المصنف والشارحين ، وتفرّد في اختياره قائلاً: ((وأنا أقول : قلب الضمة كسرة مُحقَّق ، كما في التمشي والتجاري ، بدون قلب الحرف ، فأما قلب الحرف بدون الحركة في هذه الصورة فمنتفٍ ، فقلب الحركة لكونه مطرداً أولى))[٥٩] والمتأمل في قول اليزدي (بدون قلب الحرف فأما قلب الحرف بدون حركة ...) يجد الآتي :

١–إنَّ الأصلَ في إعلال الحرف بالقلب هو الحركة لا الحرف ، لأن الحركة تقلب من دون الحرف على حين لا يقلب الحرف من دون الحركة .

٢- إن التغيير الذي يصيب الصائت أسهل منه في الصوامت لقوله: (...قلب الضمة كسرة محقق...بدون قلب الحرف) .

وشرح الساكناني قول المصنف من دون تعليق عليه بقوله : ((تقلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء على سبيل الوجوب كما تقلب الضمة في الترامي، والتجاري))[٦٠] .

وعدّ الدكتور عبد الغفار حامد هلال هذا التغيير تصرفاً إعلالياً يرتبط بمبدأ التخفيف، إذ إنَّه من الإيجاز اللفظي الذي يقول به العربي في بعض الحروف والحركات، حتى صارت صورة للذوق الصوتي المقبول، فأصل أدلُ: أدلوٌ ، قلبت ضمة العين كسرة ؛ للثقل الناجم عن وجود ضمتين وواو، فالضمة بطبيعتها ثقيلة على الواو ولهذا الثقل أُجري التغيير السابق[٦١].

وعلل الدكتور عبد الحقّ أحمد هذا الإعلال بـ((قاعدة المعاقبة ين الواو والياء، إذ ان تميم تؤثر النطق بالواو ، وقريش تنطق بالياء))[٦٢] .

وذهب الدكتور جواد كاظم عناد إلى أن ما حصل هو((إسقاط المزدوج برمته، وتعويضه بكسرة طويلة))[٦٣]، فيكون التشكيل المقطعي بالصورة الآتية :

أَدْلُو : ء ـَ د / لـُ و /ـــــء ـَ د / ل ـِ .

رابعاً : تفرّد الساكناني :

<u>الردّ إلى الأصل وعدمه في تصغير (قائم)</u> :

جاء في المدونة الصرفية مواضع يكون فيها الإبدال لازما، منها: همز عين فاعل من الأجوف، فالإبدال فيه لازم قال سيبويه: ((اعلم أنّ فاعلاً منها مهموز العين. وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتل فعل منه، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا

الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره، فهمزوا هذه الواو والياء إذ كانتا معتلتين وكانتا بعد الألفات، كما أبدلوا الهمزة من ياء قضاءٍ وسقاء حيث كانتا معتلتين وكانتا بعد الألف. وذلك قولهم: خائفٌ وبائعٌ))[٦٤] هذا النص يفيد أنَّ إبدال حرفي العلة –الواو والياء–همزة؛ لكراهة صوغ فاعل على الأصل قبل إجراء القلب في الفعل، وعدم جواز إسكان عين فاعل بسبب ألف الصيغة، وكراهة إسكان العين ثم حذفها–لالتقاء الساكنين– فيلتبس بغيره.

أمّا عند تصغير ما كان البدل فيه واجبا ومنها (قائم) ففيه احتمالان هما :

الأول: إثبات البدل فيه، فيقال: قُوَيْئِم،– بالهمز–، قال سيبويه: ((فمن ذلك قائِلٌ وقائمٌ وبائعٌ، تقول: قُوَيئمٌ وبُوَيئعٌ. فليست هذه العينات بمنزلة التي هنّ لامات، لو كانت مثلهن لما أبدلوا، لأنهم لا يبدلون من تلك (اللامات) إذا لم تكن منتهَى الاسم وآخِرَه. ألا تراهم يقولون: شَقاوَةٌ وغَباوَةٌ، فهذه الهمزة بمنزلة همزة ثائرٍ وشاءٍ من شأوْتُ. ألا ترى أنك إذا كسّرت هذا الاسم للجمع ثبتتْ فيه الهمزة، تقول: قَوائِمُ وبَوائِعُ وقَوائِلُ. وكذلك تَثبت في التصغير))[٦٥] فسيبويه حكم بعدم الرد إلى الأصل لعدم وقوع الإبدال في الطرف؛ لأن الفاء والعين من البنية ليستا محلاً للتغيير، ولأنه حمل المصغّر على جمع التكسير. ووافق سيبويه ابن السرّاج، وابن جني، وابن يعيش، وابن مالك، والرضي[٦٦] .

والآخر: الرد إلى الأصل، وإدغام ياء التصغير في الياء الأصلية – عين البنية –، فيقال: قُوَيّم، وهذا ما قاله أبو عمر الجَرْمي، قال ابن جني: ((الا ترى أن سيبويه يقول في تحقير" قائم، ونائم: قُوَيْئِمٌ، ونُوَيْئِمٌ "...يُجْرَى المبدل مُجرَى الأصل. وخالفه أبو عمر في ذلك فقال: أقول:" قُوَيِّم، ونُوَيِّم" فأُزيلُ الهمزةَ لزوال ألف "فاعل" من قبلها))[٦٧] .

وقال الجاربردي: ((إن كان لازماً فلا يرد كقائم فإن علة القلب فيه كونه اسم فاعل من فعل اعتل عينه، وذلك موجود في مكبّره ومصغّره، فيقال : قُوَيْئِم –بالهمزة–))[٦٨] فقد أوجب الجاربردي الهمز في المصغّر لأمرين هما : لأنَّ فعله معتل العين (قَوَمَ – قَام) ، ولأنَّ هذا التحول موجود في المكبّر (قائم – قَوَائم) .

ولم يبتعد ركن عن أنَّ علّة التحوِّل إلى الهمزة أن التحوِّل أصاب الفعل نفسه، فاستمرّ هذا التحول في اسم الفاعل ، والتصغير ، قال: ((وهو الذي البدل فيه لازم، لوجود المقتضي للقلب في التصغير أيضا؛ لأن علة قلب الواو والياء همزة في قائم وبائع كونهما اسمي فاعل من المعتل العين وهي موجودة في المصغر كما موجودة في المكبر، فلهذا قيل في تصغير قائم وبائع: قويئم وبييئع))[٦٩] .

وساوى اليزدي بين التصغير والتكبير في الحكم؛ لوجود المقتضي للقلب، وهو وقوع الواو عينا بعد حرف زائد إذ قال:((وهو الذي يكون المقتضي في تكبيره وتحقيره ناهضا، فلا أثر للتحقير؛ إذ المقتضي في اقتضائه لا يتغير بخصوصية أحدهما ،وذلك كقولك: قائم ، وكان في الأصل قاوما، فقلبت الواو همزة ،والمقتضي للقلب كونه اسم فاعل من فعل أجوف ،فإذا حقرته قلت: قويئم؛ ببقاء القلب فترى أن المقتضي في تصغيره وتكبيره سواء ؛ إذ لا يتغير به عن كونه ما كان))[٧٠].

وتفرّد الساكناني في هذا الموضع عن الشارحينَ السابقينَ، ورجَّح الاحتمال الثاني–أعني مذهب الجرمي– إذ قال :((وذلك نحو قائم أصله: قاوم قلبت الواو همزة لكونه اسم فاعل من فعل معتل ؛ فإذا صغر قلت: قويئم– بالهمزة–إذ العلة بحالها فيهما وهو المقتضي الإبدال. ذهب الجرمي إلى ردها إلى الأصل فيقال :قويّم–بالإدغام– ؛ إذ المقتضي الإبدال كونها بعد ألف

(فاعل) اعتل فعله ؛ فإذا صغر ذهب المقتضي فوجب الردّ، والإدغام . فإن قلت : لو كانت العلة في قلبها ما ذكرتم لوجب أن يقال في جمعه :قوّم بالهمزة–لما تقدم ، لكنه يقال قوّم – بالإدغام–.قلت إنه تابع لصيغة المفرد؛ فإذا فات فات الإبدال لفوات المتبوع . فإن قلت :ثبت قوائم–بالهمزة–مع فوات صيغة المفرد. قلت : إنما قلبت همزة لخصوصية كونها واقعة بعد ألف مساجد، لا لأنه اسم فاعل يعتل فعله . فيه نظر. والصحيح عندي ما ذهب إليه الجرمي))[٧١]، وما نستطيع الوقوف عليه من هذا النص هو:

١– انتفاء مقتضى القلب في المصغّر، وهو وقوع الواو بعد ألف زائدة ، وفي التصغير لا يتوافر هذا الشرط إذ الأصل (قُوَيْوِم) اجتمعت الواو والياء في بنية واحدة والسابق منهما ساكن قلبت الواو ياء فصارت (قُوَيْيِم) أُدغمت الياء في الياء فصارت (قُوَيِّم) فالياء المُدغَمة هي جمع بين ياء أصلية ساكنة – للتصغير – وياء مبدلة من الواو.

٢– لو كان القلب فيه واجباً لقيل في جمعه (قُوِّم) ولكن المسموع في الجمع (قُوَّم) ؛ لأنه قد روعي فيه الأصل (قَوَم) بالتصحيح لا بالإعلال .

٣– ثبات الهمزة في صيغة منتهى الجموع (قَوَائِم) هي لخصوصية صيغة (فواعل) أو (مفاعل) لا على أنها اسم فاعل، ويُفهم من هذا أنّ الساكناني يذهب إلى قلب الواو همزة إذا وقعت بعد ألف فواعل أو مفاعل . ويُلحظ أن تصغيره على (قُوَيِّم) أنّ الواو كان لها وجود تقديري ، وأقصد به وجودها على شاكلة الحرف المبدل منها – الياء– فهي لم تقلب همزة ، على حين أنها جاءت معتلة في (قُوَيْئِم) . وهذا يعني أن الاجراءات الصرفية في الأول – قُوَيْوِم– أكثر من الآخَر– قُوَيْئِم– ؛ لأنها تقوم على قلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء، وهذا يعني أن الحرف واحد –

الواو الثانية – توالى عليه أكثر من تغيير – الاعلال بالقلب والإدغام – أما في(قويئم) فليس فيه إلا قلب الواو همزة .

ويرى الدكتور أحمد حسن كحيل أنّه ((إن كان الباعث على التغيير علّة أوجبت ذلك غير مجرد التخفيف ، فعند التصغير تزول هذه العلة فترجع الكلمة إلى أصلها وذلك مثل ...وقائم وبائع...فإذا صغّرت زالت تلك الأسباب، فتعود إلى الأصل، فتقول...وقويّم وبويّع))[٧٢].

الخاتمة :

لقد بيّن البحث النتائج الآتية :

١–لظاهرة الاحتمال الصرفي حضور قديم قدم التأليف العلمي في النحو والصرف، وكان لوجودها أسباب منها: تنوّع اللهجات ، وتعدد الدلالات ، واختلاف رؤى العلماء .

٢–تميّز كل شارح بأسلوب معيّن في طريقة شرحه للشافية يُغاير فيه الشّراح الآخرين .

٣–اعتماد الشّراح في إيراد احتمالاتهم على أقوال واحتمالات العلماء الأوائل .

٤–تصريحهم في الاعتراض، ففي أغلب المواضع نجد اعتراض الشارح اللاحق للشارح السابق، وردّه على أدلته، ونقضها بما ينافيها.

٥–التفرّد في الترجيح لا ينفي صحّة الاحتمالات الأخرى؛ لاتساع مفهوم الاحتمال حتى يشمل جميع الآراء، فالحكم بالترجيح والمخالفة مبنيٌ على الاجتهاد العلمي للعلماء .

الهوامش :

(١) التعريفات : ١٢ .

(٢) معجم مصطلحات أصول الفقه : ٤٣ .

(٣) معاني النحو: ٩/١ .

(٤) دلالة الاحتمال الصرفي : حسن غازي (بحث): ٤٣.

(٥) الاحتمال الصرفي في المصادر والمشتقات في تفسير البحر المحيط:(رسالة ماجستير): ٥ .

(٦) كتاب سيبويه : ٤ /٣٨٥ .

(٧) ينظر : المقتضب : ٢٠٠/١ ، والأصول في النحو : ٢٤٤/٣-٢٤٥ ، والشافية :٧٤ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٠٨٢/٤ .

(٨) المنصف : ١٣٧/٢ .

(٩) ينظر : شرح الملوكي: ٢٧٦ -٢٧٧ ، وشرح المفصل (ابن يعيش):١٠ /٩ – ١٠ ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٣ / ١٧٣ .

(١٠) ينظر سرّ صناعة الإعراب: ٩٣ – ٩٤ .

(١١) الممتع في التصريف: ٣٢٦/١ .

(١٢) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): ٣٠٦ – ٣٠٧.

(١٣) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٣ /١٠٢ .

(١٤) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٢ / ٨٢٨ .

(١٥) شرح شافية ابن الحاجب(اليزدي): ٢ / ٥١٦ .

(١٦) ينظر : نفسه: ٥١٦/٢ .

(١٧) نفسه: ٥١٦/٢-٥١٧ .

(١٨) نفسه: ٥١٦/٢-٥١٧ .

(١٩) ينظر شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني): ٨٣٩-٨٤٠ .

(٢٠) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٧٧ .

(٢١) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٨١ .

(٢٢) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣٥٩-٣٦٠ .

(٢٣) ينظر: نفسه: ٣٦١.

(٢٤) الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سرّ صناعة الإعراب: ٤٥ .

(٢٥) ينظر : علم الصرف الصوتي : ٢٧٠ – ٢٧١ .

(٢٦) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ٦٦ .

(٢٧) المزدوج في العربية: ٨٤ – ٨٥ .

(٢٨) ينظر : المقتضب: ٢٢٧/١ ، والمنصف: ٢٩١/١-٢٩٢ ، والمفصل: ٢٨٠، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٥٨/٦ ، والممتع: ٤٩٠/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ١٦٥/١ .

(٢٩) كتاب سيبويه: ٨٣/٤ .

(٣٠) ينظر: الأصول: ١٣٢/٣ ، والمفصل: ٢٨٠ .

(٣١) معاني القرآن: ٢٥٤/٢ .

(٣٢) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): ٦٥ .

(٣٣) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٢٩٩/١ .

(٣٤) كتاب سيبويه: ٨٣/٤ ، وينظر: الأصول: ١٣٢/٣ ، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٥٨/٦

(٣٥) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ١٠٥/١ .

(٣٦) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني): ١٩٧ .

(٣٧) المنهج الصوتي: ١٩٥ .

(٣٨) ظاهرة التعويض في العربية: ٢٤ .

(٣٩) دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية : ٢٨٥ .

(٤٠) المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب: ١٢٦ .

(٤١) التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي: ٢٥٣ .

(٤٢) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب : ٢٧٢ .

(٤٣) كتاب سيبويه: ٤ / ٣٨٣ .

(٤٤) نفسه: ٤ / ٣٨١ .

(٤٥) ضعف الطرف : ٧ .

(٤٦) ينظر المقتضب: ٣٢٤/١ ، والأصول في النحو : ٢٥٥/٣-٢٥٦ ، والتكملة : ٢٦٦ ، وسر صناعة الأعراب : ٢ /٨٠٣ ، والمنصف : ١١٧/١-١١٨ .

(٤٧) المخصص: ٢٣/٤ .

(٤٨) ينظر: المفصل: ٥٤٠ .

(٤٩) اللباب في علل البناء والأعراب: ٣٢٠/٢ .

(٥٠) شرح المفصل (ابن يعيش): ٢٢/١٠ .

(٥١) ينظر: الشافية لابن الحاجب: ٧٤ .

(٥٢) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): ١/ ٣٠٤ .

(٥٣) نفسه: ٣٠٤/١ .

(٥٤) نفسه: ٣٠٤/١ .

(٥٥) سرّ صناعة الإعراب :٢٨/١ ، وينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣٣٣.
(٥٦) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢١٦/١.
(٥٧) نفسه: ٧٨/٣-٧٩ .
(٥٨) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٨٢٢/٢ .
(٥٩) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ٢/ ٥١٤ .
(٦٠) شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني): ٨٣٦ .
(٦١) ينظر: أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي: ٦٣-٦٤ .
(٦٢) الإعلال في كتاب سيبويه: ٥١٦ .
(٦٣) المزدوج في العربية: ١٣٣، وينظر : ضعف الطرف: ٤٠-٤٢ .
(٦٤) كتاب سيبويه: ٤/ ٣٤٨ .
(٦٥) نفسه: ٣ / ٤٦٣ .
(٦٦) ينظر: الأصول في النحو:٥٩/٣، والمنصف:٩٢/٢-٩٣ ،وشرح المفصل(ابن يعيش) :١٢٣/٥، وشرح الكافية الشافية :١٩٠٩/٤، وشرح شافية ابن الحاجب(الرضي):٢١٥/١
(٦٧) المنصف: ٢ / ٩٢ ، وينظر : النكت في كتاب سيبويه: ٣٥/٣ ، وشرح المفصل(ابن يعيش): ٥ / ١٢٣ ، وشرح الكافية الشافية: ٤ / ١٩٠٩، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ١ /٢١٥ .
(٦٨) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي):٨٠
(٦٩) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين):١/ ٣٣٠ – ٣٣١ .
(٧٠) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي):١٢٧/١.
(٧١) شرح شافية ابن الحاجب(الساكناني):٢٤١/١-٢٤٢ .
(٧٢) التبيان في تصريف الأسماء : ١٤-١٥ .

مصادر البحث ومراجعه :

- القرآن الكريم.
- الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني، د. أبو أوس الشمسان، مجلس النشر العلمي. الكويت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي، د. عبد الغفار حامد هلال، دار الطباعة المحمدية ، الأزهر. القاهرة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج(ت٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٧-١٩٩٦م.

- الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة، د. عبد الحق أحمد محمد الحجّي، ط١، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- التبيان في تصريف الأسماء ، احمد حسن كحيل ، ط ٦ .
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيب البكوش، الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية، ط٣، ١٩٩٢م.
- التعريفات، الشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ)،ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .
- التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث-قراءة في كتاب سيبويه-، د. عادل نذير بيري الحساني، ط١، مركز البحوث والدراسات الإسلامية. بغداد، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- إلتقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي، د. صباح عطيوي عبود، ط١، دار الرضوان للنشر والتوزيع. عمان، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
- التكملة، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تح: د. حسن شاذلي فرهود. ط١، الرياض، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- الاحتمال الصرفي في المصادر والمشتقات في تفسير البحر المحيط(رسالة ماجستير)، عفاف هادي شريف، جامعة بابل، ٢٠١٥م .

- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د. حسام النعيمي، دار الرشيد. العراق، ١٩٨٠
- دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- دلالة الاحتمال الصرفي، حسن غازي السعدي، (بحث) ،مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل،العدد:٤,٢٠١٠م .
- سر صناعة الأعراب، أبو الفتح عثمان بن جني ، تح: د. حسن هنداوي.
- الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، تح: د. درويش الجويدي، ط١، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م .
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك(ت٦٧٢هـ)، تح: د. عبد المنعم أحمد هريري، ط١، دار المأمون للتراث. مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- شرح المفصل(ابن يعيش)(ت٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

- شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش النحوي، تح: د. فخر الدين قباوة، ط١، المكتبة العربية . حلب، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي)، أحمد بن الحسن بن يوسف(ت٧٤٦هـ)، ط٢، عالم الكتب. بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب (الرضي)، محمد بن الحسين(ت٦٨٨هـ)، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، مطبعة القلم، دار المجتبى. إيران، ١٣٩٠هـ-٢٠١٠م.
- شرح شافية ابن الحاجب (الساكناني)، المسمّى: الكافية في شرح الشافية، تح: عبدالله العتيبي، المدينة المنورة، ١٤١٧هـ .
- شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين)، أبو الفضائل الآستراباذي(ت٧١٤هـ)، تح: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط١، مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب ، الخضر اليزدي (ت بعد ٧٢٠هـ)، تحقيق : د. أحمد حسن العثمان، ط١ ، جامعة أم القرى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م .
- ضعف الطرف وأثره في البنية العربية دراسة صوتية- صرفية، د. حيدر حبيب حمزة، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع. العراق.
- ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من مسائل، د. عبد الفتاح الحموز، ط١، دار عمار، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- علم الصرف الصوتي، د. عبد القادر عبد الجليل، أزمنة، ١٩٩٨م.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي. القاهرة، ١٩٦٦م.
- الكتاب، سيبويه(ت١٨٠هـ)، تح:عبد السلام محمد هارون، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- اللباب علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري(ت٦١٦هـ)، تح: عبد الإله النبهان، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م .
- المخصص، ابن سيده الأندلسي(ت٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية . بيروت.
- المزدوج في العربية، د. جواد كاظم عناد، دار تموز. دمشق، ط١، ٢٠١١م.
- المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب ، خديجة الحمداني ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط١ ، ٢٠٠٨م .

- معاني القرآن، أبو زكريا الفراء(ت٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ط١، دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م .
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠ م .
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، قدّم له د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال. بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
- المقتضب، أبو العباس المبرد(ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، ط١. القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- معجم مصطلحات أصول الفقه، د. قطب مصطفى سانو، قدّم له وراجعه: د. محمد روَّاس قلعجي، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠ م .
- الممتع في التصريف، ابن عصفور الأشبيلي، تح: : د. فخر الدين قباوة، ط١، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني) ابن جني، تح: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، ط١، إدارة الثقافة العامة، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة. بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، الأعلم الشنتمري(ت ٤٧٦هـ) تح: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .